مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل الصراع والحرب

إدارة الدراسات والبحوث

جدول المحتويات:

ملخص تنفيذي..... 0

خلفية..... 1

1. أداء القطاع الصناعي في ظل الحرب... 1

1-1. انكماش سنوي متواصل. 2

1-2. خسائر اقتصادية متراكمة..... 3

1-3. تراجع معدلات التشغيل في القطاع..... 3

1-4. تغير هيكلية القطاع 4

2. التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي. 5

2-1. تحديات متعلقة بالاستقرار السياسي والأمني:..... 6

2-2. تحديات النقل..... 6

2-3. تحديات السوق والمنافسة. 7

2-4. ضعف المؤسسات الحكومية والبنية التحتية..... 7

2-5. تحديات التمويل والسياسة النقدية. 8

3. التطلع إلى المستقبل وتعزيز دور القطاع الصناعي..... 8

3-1. سياسات وأولويات تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. 9

3-2. سياسات وأولويات الاتصال والتواصل. 9

3-3. سياسات وأولويات تطوير البنية التحتية. 10

3-4. سياسات تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. 10

3-5. سياسات وأولويات إعادة هيكلة القطاع الصناعي..... 11

ملخص تنفيذي.

يعد قطاع الصناعة أحد أهم المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي في اليمن، كونه من أهم القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق فرص العمل والحد من البطالة، كما يمثل ركيزة اساسية لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الدخل في الاقتصاد الوطني، وإلى ما قبل العام 2015 كان القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي يساهم بحوالي 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف حوالي 14.5% من إجمالي العمالة.

ومع بداية العام 2015 ودخول اليمن في دوامة الصراع والحرب، شهد أداء القطاع الصناعي تغيرات متعددة، أبرزها تحقيقه انكماشاً سنوياً مستمراً خلال الفترة وصل إلى حوالي -17%، وقدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في ناتج القطاع خلال السنوات 2015 – 2020 بحوالي 14.1 تريليون ريال. كما تراجع معدل التشغيل للأيدي العاملة في القطاع الصناعي، جراء تسريح القطاع ما مجموعه 260 ألف فرصة عمل خلال السنوات 2015 – 2020، إلى جانب حوالي 479 ألف فرصة عمل كان يمكن أن يخلقها خلال الفترة، وبذلك فإن إجمالي الخسارة في فرص العمل في القطاع الصناعي الخاص (الصناعات التحويلية) قد وصلت إلى 739 ألف فرصة عمل خلال السنوات 2015 – 2020، من ناحية ثانية، ومع تغير الظروف السياسية والأمنية في اليمن خلال السنوات الماضية فقد تغيرت مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري لصالح الصناعات التحويلية والتي شهدت زيادة في أهميتها النسبية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الجاري، كما تغيرت مساهمة المنشآت الصناعية في تكوين الناتج الصناعي لصالح المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت المتوسطة والصغيرة.

الجدير بالذكر، أن القطاع الصناعي في اليمن يعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية صعبة وغير محفزة، ويواجه الكثير من التحديات والمعوقات التي تعترض نموه وتطوره، والتي زادت وتيرتها في ظل الصراع والحرب والحقت بالقطاع الصناعي أضراراً كبيرة سواءً بصورة مباشرة تتمثل في تدمير العديد من المنشآت الصناعية وتوقف الإنتاج بصورة جزئية أو كلية وتسريح العمالة، أو بصورة غير مباشرة تمثلت في اختلال استقرار سلسلة الإمدادات الصناعية وتوفر عناصر الإنتاج الضرورية أو في صورة تزايد التكاليف الإنتاجية.

وللحد من تلك التحديات وزيادة دور القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي والتنمية، قدمت الورقة مجموعة من التوصيات أو الأولويات اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي اللازم لعمل القطاع الصناعي، إلى جانب سياسات وأولويات الاتصال والتواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بنشاط القطاع، وسياسات وأولويات تطوير البنية التحتية، وسياسات تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وسياسات وأولويات إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

خلفية.

يعد قطاع الصناعة أحد أهم المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي في اليمن، ويحتل أهمية خاصة في أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونه من أهم القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق فرص العمل والحد من البطالة، كما يمثل ركيزة اساسية لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الدخل في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن دوره الهام والمحوري في زيادة الصادرات وتحسين الموقف الخارجي للاقتصاد اليمني، إلى جانب دوره الكبير في توليد تشابكات اقتصادية أمامية وخلفية تساهم في تكامل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعمل على توزيع الأنشطة الاستثمارية في مختلف المناطق والمدن والمحافظات وبالتالي قيام تنمية اقتصادية متوازنة.

إلى ما قبل العام 2015 كان القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي يساهم بالجزء الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، حيث تشير البيانات إلى أن القطاع الصناعي قد ساهم بحوالي 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013 منها 23% من الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) وحوالي 8.2% للصناعات التحويلية[1]، كما يعد القطاع الصناعي أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تشغل العمالة اليمنية، كونه يوظف حوالي 14.5% من إجمالي العمالة[2].

يتسم هيكل القطاع الصناعي بغلبة المنشآت الصناعية والأصغر والتي تمثل حوالي 89% من عدد المنشآت الصناعية مقارنة بحوالي 9% للمنشآت المتوسطة وحوالي 2% فقط للمنشآت الكبيرة، ومع ذلك فقد ساهمت المنشآت الكبيرة بالجزء الأكبر من ناتج القطاع الصناعي في العام 2014 وبنسبة 62.2% تليها المنشآت الصغيرة بحوالي 30.6% ثم المنشآت المتوسطة بحوالي 7.2%، وفي جانب التوظيف للعمالة فقد استوعبت المنشآت الكبيرة حوالي 36% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العام 2014 وجاءت في المرتبة الثانية بعد المنشآت الصغيرة والتي استوعبت حوالي 44.5% من إجمالي العاملين، فيما استوعبت المنشآت المتوسطة ما نسبته 19.5% من إجمالي العاملين في القطاع[3].

مع بداية العام 2015 ودخول اليمن في دوامة الصراع والحرب، وبروز العديد من المتغيرات والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، فقد شهد أداء القطاع الصناعي تغيرات متعددة سواءً من حيث النمو والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أو في جانب استيعاب العمالة وغيرها من المؤشرات ذات الصلة، كما واجه القطاع العديد من التحديات المستجدة إلى جانب التحديات التي كان يواجهها سابقاً الأمر الذي يتطلب بذل الكثير من الجهد لتجاوز تلك التحديات وتعزيز مساهمة القطاع في عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

1. أداء القطاع الصناعي في ظل الحرب.

مع نهاية العام 2014 بدأت الأزمة السياسية بالاستفحال وتحولت إلى حالة الحرب الأهلية في عدد من المحافظات اليمنية، ووصلت إلى حالة الحرب الشاملة في مارس 2015 بعد التدخل الإقليمي، وما تلاها من إجراءات الرقابة والحصار على المنافذ البرية والبحرية

[1]- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي 2018.
[2]- الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014، الطبعة الأولى 2015.
[3]- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي 2014.

والجوية اليمنية، والتي على إثرها دخل الاقتصاد اليمني بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة في حالة من الركود التضخمي، كما ساهم غياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي وتوقف القطاع النفطي عن العمل بصورة كلية في السنوات الأولى، وجزئياً منذ العام 2017 في تراجع الإيرادات العامة بصورة كبيرة نتج عنها توقف كامل للبرامج الاستثمارية العامة والتنمية. إلى جانب هروب جزء كبير من رأس المال المحلي للخارج للبحث عن فرص استثمارية في مناطق آمنة، فضلاً عن تأثير جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي، وبالتالي تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة مخيفة، ويمكن تحليل أداء القطاع الصناعي خلال الفترة 2015 – 2020 في الجوانب التالية:

1-1. انكماش سنوي متواصل.

أسهمت الظروف الاستثنائية التي مرت بها اليمن ولا تزال منذ العام 2011 وما تلاها في بروز العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والتي أثرت بصورة سلبية كبيرة على مجمل الأداء الاقتصادي الكلي والأداء الصناعي على وجه الخصوص خلال السنوات 2015 – 2020، حيث تشير التقديرات المتاحة[4] إلى تحقيق القطاع الصناعي بشقية الاستخراجي والتحويلي انكماشاً سنوياً مستمراً خلال الفترة وصل إلى حوالي -17% جراء توقف الكثير من العمليات الإنتاجية في القطاع بسبب عدم وجود الطاقة الكافية (كهرباء، مشتقات نفطية) واللازمة لعملية الإنتاج، ومغادرة الشركات النفطية الأجنبية وبالتالي توقف الإنتاج النفطي، فضلاً عن صعوبة حصول القطاع على المواد الخام والمستلزمات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، وقد جاء معظم الانكماش في ناتج القطاع الصناعي من جانب الصناعات الاستخراجية والتي سجلت تراجعاً سنوياً متوسطاً خلال السنوات 2015 – 2020 بحوالي -15.2%، فيما بلغ معدل التراجع السنوي في جانب الصناعات التحويلية خلال الفترة حوالي -9%.

الجدير بالذكر أن العام 2015 قد سجل الانكماش الأكبر في ناتج القطاع الصناعي وبحوالي -60% (-74.2% في جانب الصناعات الاستخراجية و-25.2% في جانب الصناعات التحويلية) جراء الصدمة الكبيرة التي تعرض لها القطاع الصناعي وبقية القطاعات الاقتصادية، قبل أن تتراجع نسبة الانكماش والتراجع في أداء القطاع سنة بعد

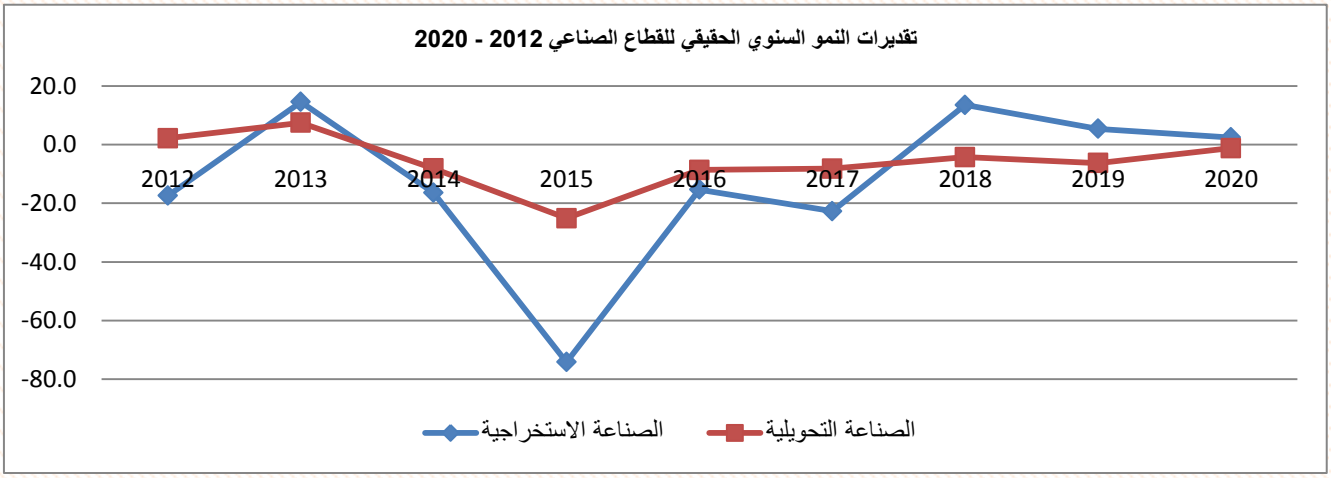

[4]- تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء والمنشورة ضمن بيانات الحسابات القومية للجهاز وللسنوات 2015 – 2020.

أخرى جراء اتباع المنشآت الصناعية المختلفة استراتيجيات تكيف متعددة للاستمرار في العمل والتغلب على التحديات التي واجهتها، حيث أشارت نتائج بعض المسوحات[5] إلى أن 41% من المنشآت الاقتصادية منها 64% من المنشآت كبيرة الحجم استخدمت استراتيجيات تكيف للاستمرار في عملها تمثلت في إضافة منتجات/ خدمات جديدة تلبي احتياجات المجتمع وتلائم الوضع الراهن الذي تمر به البلاد، والتوقف لفترة معينة عن العمل قبل أن تعاود نشاطها من جديد بعد زوال الأسباب التي أدت إلى التوقف، كما اتبعت بعض المنشآت استراتيجية تخفيض حجم الأعمال لديها، أو الانتقال إلى مناطق أخرى داخل اليمن أو خارجه، وبالتالي تراجع معدل الانكماش السنوي في ناتج القطاع الصناعي بشقية الاستخراجي والتحويلي إلى أقل من 1% في العام 2020.

2-1. خسائر اقتصادية متراكمة.

قدر حجم الانكماش التراكمي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجاري لقطاع الصناعة عام 2020 بنسبة 52% عن حجمه في عام 2012، وقدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في ناتج القطاع خلال السنوات 2015 – 2020 بحوالي 14.1 تريليون ريال، أي ما يعادل 35 مليار دولا[6] وفقاً لمتوسط سعر الصرف في السوق الموازية، منها 30.5 مليار دولار خسائر القطاع العام والمتمثل في عوائد الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) وحوالي 4.5 مليار دولار خسائر القطاع الصناعي الخاص، وبذلك فقد بلغ معدل التشغيل والإنتاج في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي خلال الفترة

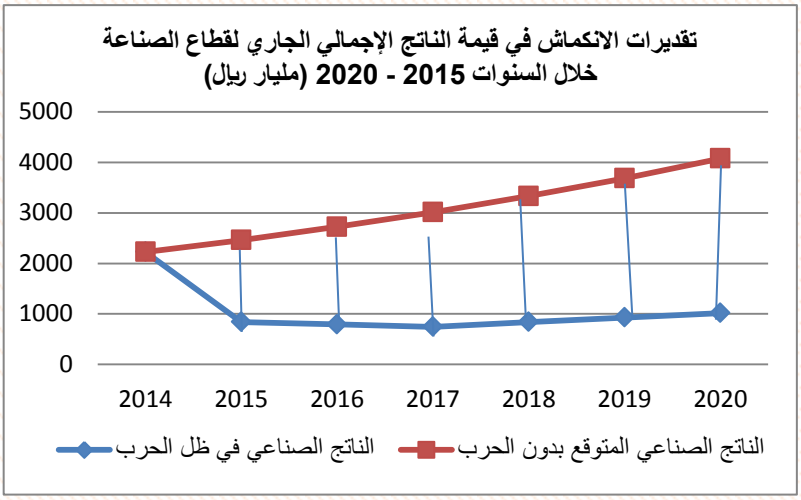

2015 – 2020 حوالي 27% فقط من الطاقة التشغيلية الممكنة للقطاع في ظل الظروف السائدة قبل الحرب، بمعنى أن القطاع الصناعي في اليمن قد فقد حوالي 73% من ناتجه في المتوسط خلال الفترة جراء ظروف الصراع والحرب وما نتج عنها من تحديات وصعوبات، إلى جانب التأثيرات المختلفة لجائحة كورونا، مع العلم أن معدل التشغيل في جانب القطاع العام الصناعي قد بلغ في المتوسط حوالي 12% فقط من قدرة القطاع الإنتاجية، فيما بلغ معدل التشغيل في القطاع الخاص حوالي 64% من قدرته الإنتاجية.

3-1. تراجع معدلات التشغيل في القطاع.

انعكس التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة 2015 – 2020 في تراجع معدل التشغيل للأيدي العاملة في القطاع، بل وتسريح جزء من العمالة التي كان يشغلها القطاع قبل الحرب، حيث يقدر تراجع أعداد العاملين في القطاع الصناعي الخاص من حوالي 241 ألف عامل في العام 2013 إلى أقل من 190 ألف عامل في العام 2015 قبل أن تعود للتزايد بصورة محدودة إلى حوالي 217 ألف عامل في عام

[5] - Small & Micro Enterprise Promotion Service, Yemen Business Climate Survey Report 2020.

[6] - حسابات الباحث بالاستناد إلى تقديرات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء خلال السنوات 2015 – 2020، حيث تم افتراض تحقيق القطاع الصناعي نمواً سنوياً مساوياً لمتوسط النمو السنوي المتحقق في الفترة 2005 - 2014.

2020[7]، بمعنى أن القطاع الصناعي قد سرح ما مجموعه 260 ألف فرصة عمل خلال السنوات 2015 – 2020، إلى جانب حوالي 479 ألف فرصة عمل كان يمكن أن يخلقها خلال الفترة في حال كانت الظروف طبيعية وبدون

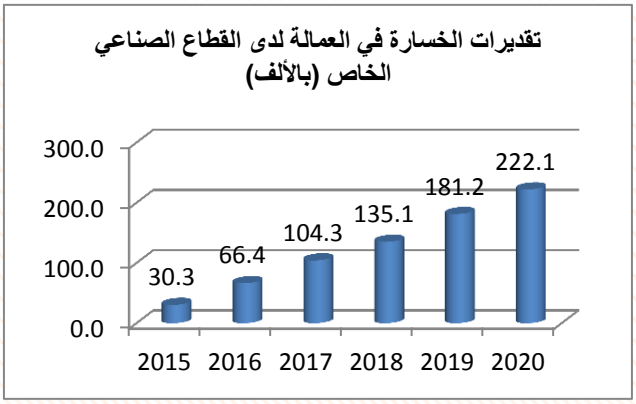

حرب، وبذلك فإن إجمالي الخسارة في فرص العمل في القطاع الصناعي الخاص (الصناعات التحويلية) قد وصلت إلى 739 ألف فرصة عمل خلال الفترة[8]، الأمر الذي أسهم في زيادة معدل البطالة الكلي في الاقتصاد (مع الأخذ في الاعتبار تراجع معدل التشغيل في بقية القطاعات الاقتصادية) لتصل إلى حوالي 32% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد في العام 2020 مقارنة بحوالي 13.5% في العام 2014[9]، مع العلم أن معدلات البطالة بين الشباب والنساء تظل أعلى من المعدل العام، كون الشباب والنساء هم الأكثر تسريحاً من فئة المشتغلين أثناء الحرب، إلى جانب عدم حصول كثير من الداخلين الجدد (الشباب) إلى سوق العمل على فرص عمل مناسبة، وبالتالي بقاءهم في صفوف العاطلين.

الجدير بالذكر أن تراجع معدلات التشغيل في الاقتصاد وتراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد أسهم في تراجع متوسط دخل الفرد وبالتالي انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر وتزايد حدة الأزمة الانسانية، حيث ارتفعت وتيرة الفقر في المجتمع بصورة كبيرة خلال الفترة 2014 – 2020، لتصل نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني إلى 76.9% عام 2016، ثم إلى 77.9% عام 2017، ويتوقع أن تصل إلى 80% من السكان عام 2020[10].

4-1. تغير هيكلية القطاع .

إلى ما قبل العام 2015 كانت الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) تمثل المكون الأكبر في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الجاري وبمعدل مساهمة يصل إلى حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي، كما كانت عوائد الصادرات النفطية والغازية تصل إلى حوالي 90% من إجمالي صادرات اليمن وحوالي 50% من الإيرادات العامة للدولة، فيما كانت مساهمة الصناعات التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي محدودة وبحدود 8.2% في العام 2014. ومع تغير الظروف السياسية والأمنية في

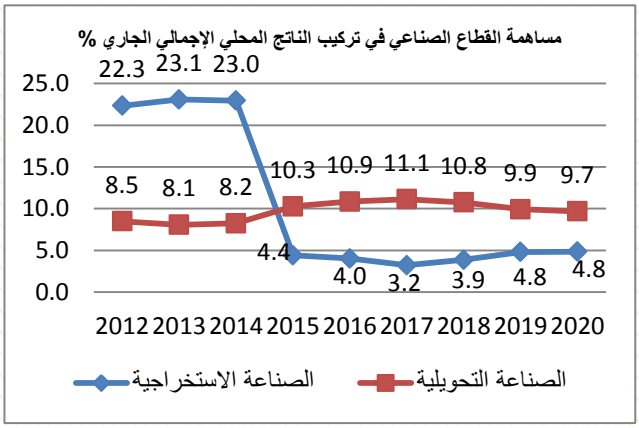

اليمن والدخول في حالة الحرب الشاملة منذ بداية العام

[7]- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2015، و 2020 فصل الصناعة والطاقة.

[8]- تقديرات الباحث بالاستناد إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي خلال الفترة ومعدل إنتاجية العامل في القطاع الصناعي خلال السنوات 2016 - 2018.

[9]- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات بالاستناد إلى نتائج مسح القوى العاملة 2014.

[10]- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2020.

2015 فقد قامت أغلب الشركات النفطية والغازية العاملة في اليمن بإيقاف أعمالها بصورة كلية ومغادرة طواقم عملها اليمن قبل أن تعود بعض الشركات لاستئناف أعمالها من جديد في العام 2017، ونتيجة لذلك فقد تراجعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري من 23% في العام 2014 إلى 4.8% عام 2020 وفي المقابل زادت مساهمة الصناعات التحويلية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% عام 2014 إلى حوالي 11.1% عام 2017 قبل أن تتراجع إلى حوالي 9.7% عام 2020، مع العلم أن الزيادة في مساهمة الصناعات التحويلية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي كانت صورية وغير حقيقية وجاءت نتيجة لتراجع حصة القطاع النفطي من جهة، ومن جهة

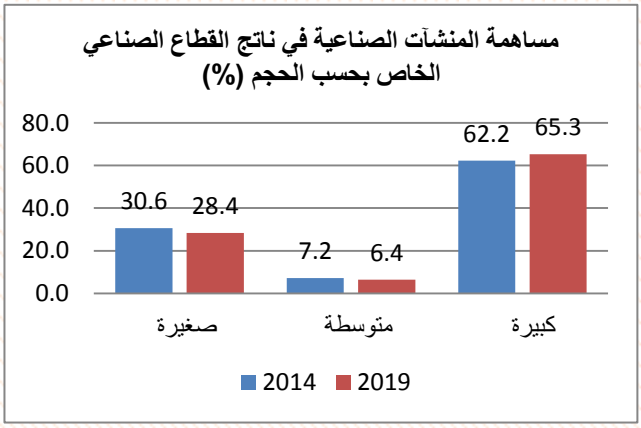

أخرى جراء الارتفاع العام في مستويات التضخم خلال الفترة وارتفاع قيمة الناتج الجاري للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

من ناحية ثانية شهدت السنوات الماضية تغيرات محدودة في مساهمة المنشآت الصناعية في تكوين الناتج الصناعي لصالح المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت المتوسطة والصغيرة، حيث زادت الأهمية النسبية لمساهمة المنشآت الكبيرة في تكوين ناتج القطاع الصناعي من 62.2% عام 2014 إلى 65.3% عام 2019، فيما تراجعت مساهمة المنشآت المتوسطة من 7.2% إلى 6.4% خلال الفترة، وكذلك الأمر بالنسبة للمنشآت الصغيرة والتي تراجعت مساهمتها خلال الفترة من 30.6% إلى 28.4%[11]، وتعود الزيادة في مساهمة المنشآت الكبيرة في ناتج القطاع مقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى قدرتها الكبيرة على التكيف وامتلاكها استراتيجيات تكيف للاستمرار في العمل ومجابهة التحديات كونها أكثر تأثراً بمجريات ونتائج الصراع والحرب إلى جانب امتلاكها قدرات مالية وفنية وإدارية عالية تمكنها من التكيف مع الأوضاع المستجدة ومجاراة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال مقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تتسم بمحدودية رأس المال ومحدودية القدرات الإدارية والفنية التي تمتلكها.

2. التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي.

بينت الكثير من الدراسات والتقارير الاقتصادية والتنموية أن القطاع الصناعي في اليمن بصفة خاصة والقطاع الخاص بصفة عامة يعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية صعبة وغير محفزة، ويواجه الكثير من التحديات والمعوقات التي تعترض نموه وتطوره، وقد زادت وتيرة تلك التحديات والصعوبات في ظل الصراع والحرب والتي الحقت بالقطاع الصناعي أضراراً كبيرة سواءً بصورة مباشرة تتمثل في تدمير العديد من المنشآت الصناعية وتوقف الإنتاج بصورة جزئية أو كلية وتسريح العمالة، أو بصورة غير مباشرة تمثلت في اختلال استقرار سلسلة الإمدادات الصناعية وتوفر عناصر الإنتاج الضرورية أو في صورة تزايد التكاليف الإنتاجية، ويمكن بيان أهم تلك المعوقات في التالي:

[11]- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ، فصل الصناعة والطاقة للأعوام 2015 – 2020.

1-2. تحديات متعلقة بالاستقرار السياسي والأمني.

إن غياب حكومة مركزيّة فعّالة وتعدد السلطات الحاكمة في اليمن، وتنامي دعوات الانفصال الجهوية والمناطقية، وما نجم عنها من انحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية، قد أسهم في انتشار العنف والفوضى وارتفاع معدلات الفساد والجريمة، وبالتالي تزايد المخاطر ذات العلاقة ببيئة الإنتاج والاستثمار، ويمكن إبراز أهم المخاطر والتحديات المتعلقة بهذا الوضع في:

- غياب الاستقرار السياسي والذي يمثل عقبة رئيسية لحوالي 40% من المنشآت الخاصة[12]، وما ينتج عنه الانفلات الأمني وانتشار حمل السلاح والتهجم على المؤسسات والمصانع الخاصة.
- ارتفاع تكاليف التأمين والشحن إلى الموانئ اليمنية باعتبارها دولة فاشلة وغير مستقرة أمنياً وانعكاس ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث تراوحت نسبة الزيادة في رسوم التأمين للشحنات القادمة إلى اليمن ما بين 500 – 1000 دولار أمريكي للحاوية الواحدة[13].
- ضعف القدرة الشرائية للمواطنين جراء انقطاع الرواتب الحكومية لنسبة كبيرة من الموظفين، ومحدودية فرص العمل وبالتالي التأثير على حجم وكمية المبيعات التي تنتجها المنشآت الصناعية.

[12] -Small & Micro Enterprise Promotion Service, Yemen Business Climate Survey Report 2020.

[13]- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 58، مارس 2021.

2-2. تحديات النقل.

يمثل النقل البري في اليمن الشريان الرئيسي الذي يربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وموانئ الاستيراد والتصدير بمناطق الإنتاج والاستهلاك، ويسهم بصورة كبيرة في تدفق سلاسل الإمداد والتموين بين المحافظات والمناطق المختلفة، وخلال السنوات الماضية شهدت شبكة طرق التجارة الداخلية وانتقال المسافرين تغيراً كبيراً بسبب الإغلاق المتعمد من قبل أطراف الصراع للطرق الرئيسية بين المحافظات والمدن المختلفة وتحويل الحركة نحو الطرق الفرعية غير المناسبة والطويلة نسبياً وذات الكلفة الاقتصادية العالية، الأمر الذي أسهم في ارتفاع معدل التضخم التراكمي في أجور النقل إلى أكثر من 165% نهاية العام 2020[14]، ويمكن استعراض أهم التحديات ذات العلاقة بالطرق والنقل في التالي:

- زيادة التقطعات على الطرقات سواءً من قبل المليشيات المختلفة أو العصابات الإجرامية، وما يمثله ذلك من مخاطر أمنية واقتصادية على الحركة التجارية والصناعية.
- الجبايات غير القانونية من قبل النقاط الأمنية على الطرقات المختلفة وبالذات الطرق التي تربط الموانئ بمناطق الإنتاج والاستهلاك وأثرها في زيادة التكاليف الإنتاجية، حيث تشير بعض التقديرات إلى وجود ما بين 37 – 40 نقطة تفتيش في الطريق من عدن إلى صنعاء تسهم جميعها في تأخير وصول الشحنات التجارية وفرض إتاوات ورسوم مختلفة تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 3 مليون ريال[15].
- إغلاق الطرق الرئيسية بين المحافظات وصعوبة النقل للسلع والخدمات المختلفة عبر الطرق

[14]- المصدر السابق مباشرة.

[15]- مقابلة أجراها معد الدراسة مع عدد من رجال الأعمال اليمنيين.

البديلة ذات التكلفة والمخاطر العالية، إلى جانب إغلاق الموانئ والمطارات الرئيسية والقريبة من مناطق الإنتاج والتسويق.

2-3. تحديات السوق والمنافسة.

وتتمثل في مجموعة التحديات والمعوقات التي تعمل على زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية للمنتج المحلي مقارنة بالسلع المستوردة المشابهة، وتزداد حدة تلك التحديات مع السلع والمنتجات المهربة، مع العلم أن حدة هذه التحديات زادت خلال سنوات الصراع والحرب، وتتمثل أبرز هذه التحديات في[16]:

- الانقسام السياسي والنظرة الحكومية الضيقة التي تقتصر على جانب تعظيم الإيرادات (خلق المزيد من الضرائب والجبايات المتنوعة)، ويمثل الازدواج الضريبي والجمركي بين السلطات التنفيذية المنقسمة وبالذات ضريبة القيمة المضافة والتي يتم دفعها بنسبة 5% في ميناء عدن، ودفعها مرة أخرى في المنافذ الجمركية التابعة لحكومة صنعاء أحد أهم تلك التحديات، فضلاً عن ارتفاع معدلات الضريبة والتي لا تتناسب مع الخدمات الحكومية التي تحصل عليها المنشآت الاقتصادية الخاصة.
- طلب التسديد النقدي وبنسبة 100% من الضرائب والرسوم الجمركية في ظل أزمة نقدية ومصرفية تتمثل في شح السيولة النقدية وزيادة الأعباء على القطاع الخاص المنظم، وبالذات في ظل شيوع التهريب وبالتالي الاخلال بمبدأ المنافسة.
- فرض الغرامات غير المبررة واحتجاز البضائع في المنافذ الجمركية وبالذات من المواد الخام، إلى جانب الغاء الإعفاءات الجمركية للمستثمرين المنصوص عليها في قانون الاستثمار، الأمر الذي يزيد من حجم التكاليف المالية للمواد الأولية والوسيطة والسلع النهائية، ووفقاً لمسح بيئة الأعمال في اليمن 2019 فقد أكدت 72% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الخاصة العاملة في اليمن حدوث زيادات في نفقاتها التشغيلية جراء ظروف الصراع والحرب والعوامل المرتبطة بها خلال السنوات 2017 – 2019.

2-4. ضعف المؤسسات الحكومية والبنية التحتية.

وهي إحدى أهم التحديات والمعوقات المزمنة التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنذ فترات طويلة، بما لذلك من آثار سلبية عديدة على البيئة الاقتصادية والاستثمارية، وخلال السنوات الماضية أسهمت ظروف الصراع والحرب في تزايد حدة هذه التحديات وتفاقمها وبالتالي تأثيرها الكبير على أداء القطاع الصناعي الخاص، وأبرز تلك التحديات هي:

- الانقسام المؤسسي للسلطات الحكومية بين صنعاء وعدن وبالذات للمؤسسات السيادية مثل البنك المركزي، وشيوع الروتين وتأخر معاملات القطاع لفترات طويلة وضياع العديد منها لدى الجهات الحكومية، فضلاً عن تطويل إجراءات التقاضي والمعاملات الحكومية، وفي هذا الصدد تشير بيانات مسح بيئة الأعمال في اليمن 2019 إلى أن 78% من المنشآت الخاصة ترى أن المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية ضعيفة وغير فعالة وتمثل عائقاً لها في عملها.

[16]- تم ذكر هذه التحديات من قبل العديد من رجال الأعمال في حلقة نقاشية نفذها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية بتاريخ 10 إبريل 2022.

- تغيير اللوائح والإجراءات الحكومية المنظمة للعلاقة مع القطاع الخاص وفرض أخرى بصورة أحادية وبدون الشراكة مع القطاع الخاص وبل ومخالفة للقوانين النافذة.
- تفشي الفساد بكافة أشكاله وصوره بما لذلك من أثر في زيادة التكاليف الإنتاجية.
- محدودية البنية التحتية اللازمة لعمل القطاع الصناعي وبالذات مصادر الطاقة اللازمة لعملية التشغيل (كهرباء، مشتقات نفطية) وعدم وجود المناطق الصناعية والتجارية ومحدودية وسائل النقل والمواصلات وغيرها من البنى التحتية.
- توقف الاستثمارات الحكومية والتي كانت أحد مصادر الطلب الكلي في الاقتصاد.

2-5. تحديات التمويل والسياسة النقدية.

- التدهور المتواصل في قيمة العملة المحلية والتي وصلت إلى مستويات قياسية خلال سنوات الحرب، حيث تراجع سعر الصرف (كمتوسط سنوي) للريال اليمني في السوق الموازي من حوالي 215 ريال/دولار في مارس 2015 إلى حوالي 287.4 ريال / دولار في 2016، ثم إلى535.4 في 2018، وحوالي 663 ريال/دولار على المستوى الوطني في 2020 وبمعدل تراجع سنوي تراوح ما بين -7.3% و -50% خلال السنوات 2015 - 2020[17]، إلى جانب تعدد أسعار الصرف بين المحافظات المختلفة.
- محدودية مؤسسات ومصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد واعتماد أكثر من 60% من المنشآت الخاصة على مصادر التمويل الذاتية المحدودة وحوالي 14% منها على مقرضون أفراد ، فيما بلغت نسبة المنشآت الخاصة التي حصلت على تمويل من القطاع المصرفي المحلي في اليمن 2020 4% مقارنة بحوالي 23% من المنشآت على المستوى العربي، وحوالي 39% في الأردن، 20% في كل من لبنان وفلسطين، كما تشير تلك التقارير إلى أن مشكلة الحصول على تمويل تمثل عقبة رئيسية لحوالي 39% من المنشآت الخاصة[18].
- ازدواجية المعايير والتوجيهات وتضاربها بين السلطات النقدية في صنعاء وعدن، وبالأخص تلك الضغوط التي مورست على إدارات البنوك المحلية بشأن تواجد مراكزها الرئيسة وآليات عملها، وشركات الصرافة من حيث تجديد التراخيص ودفع الضرائب، إلى جانب استحداث شركات وشبكات مالية وخدمية جديدة[19]. الأمر الذي أحدث إرباكاً كبيراً في القطاع المالي وصعوبة في التعامل مع الجهات الحكومية كجهات رقابية وبالتالي تزايد حدة التحديات المالية والنقدية في الاقتصاد.

3. التطلع إلى المستقبل وتعزيز دور القطاع الصناعي.

تعكس النتائج والتقديرات السابقة لحجم الخسائر الاقتصادية والمالية التي تعرض لها القطاع الصناعي في اليمن بمكوناته المختلفة خلال السنوات الماضية جراء الصراعات السياسية والحروب ومدى فداحة الصراع والحرب على الإنسان والتنمية، إلى جانب الخسائر الاجتماعية والنفسية الكبيرة التي لم يتم التطرق لها في هذه

[17]- البنك المركزي اليمني، تقارير مختلفة.

[18]- منظمة العمل الدولية ، نمو الإنتاجية والتنويع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى 2022.

[19]- مركز الإعلام الاقتصادي، النشرة الاقتصادية، تدهور العملة اليمنية الوجه الأقبح للحرب في اليمن، سبتمبر 2020، ص10

الورقة والتي تساوي أو تفوق حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان التركيز على السياسات والأولويات التي تحد من تفاقم الأوضاع في القطاع الصناعي وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني وتعزز من فرص النمو والتنمية في الاقتصاد، وذلك على النحو التالي:

1-3. سياسات وأولويات تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- العمل على التوصل إلى اتفاق سلام مع أطراف النزاع المختلفة ولو بصورة تدريجية، ينهي حالة الصراع والحرب ويضع معالجات التحديات والإشكالات ويلغي كل المظاهر المسلحة، ويمكن في هذا الصدد البدء بتمديد الهدنة الحالية لفترة طويلة نسبياً حتي يتمكن الاقتصاد من التعافي النسبي.
- إعادة تشغيل القطاعات النفطية والغازية المتوقفة وبالتالي مصافي النفط اليمنية لتقليل الأزمات النفطية التي تعصف بالاقتصاد والبلاد.
- مراجعة الآليات والبرامج المخصصة لتفتيش السفن خارج الموانئ اليمنية وإدخال بنود جديدة عليها تتضمن نقل تلك الإجراءات إلى الموانئ اليمنية وبصورة تسهم في تحسين تدفق السلع والخدمات وتقليل التكاليف الإضافية التي يتحملها المواطنون، ويمكن في هذا الصدد قيام القطاع الخاص عبر منظماته المختلفة بتقديم رؤية متكاملة والسعي لتطبيقها بالتعاون مع الآليات الأممية والشركاء الدوليون.
- إنهاء انقسام مؤسسات الدولة، وبالأخص تلك التي تلعب دوراً مهماً في الجانب الاقتصادي مثل البنك المركزي، والعمل على تحسين السياسات المالية والنقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية.
- أهمية قيام السلطات الحاكمة بصرف رواتب الموظفين والمتقاعدين المنقطعة من سنوات عدة كون تلك الرواتب في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني بما تمثله من قوة شرائية كبيرة حرم منها البنيان الاقتصادي والقطاع الخاص.

2-3. سياسات وأولويات الاتصال والتواصل.

- العمل على نشر الوعي الاقتصادي لدى المسئولين الحكوميين بأهمية الدورة الاقتصادية، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة ومدى الضرر الذي يلحق بالقطاع الصناعي والاقتصاد الوطني والإيرادات العامة جراء السياسات الجبائية المتعددة، بما في ذلك تعميم ونشر التجارب الاقتصادية العالمية القائمة على أساس قيادة القطاع الخاص، ويمكن في هذا الجانب قيام منظمات القطاع الخاص وعلى رأسها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية بعمل مجموعة من الندوات وورش العمل التوعوية حول أهمية الدورات الاقتصادية المكتملة ومدى إسهام سياسات التحفيز في النمو الاقتصادي الكلي وزيادة الإيرادات الحكومية.
- بيان مدى قدرة القطاع الخاص والقطاع الصناعي على كسر إجراءات الحصار المفروضة على الاقتصاد اليمني من خلال إنتاج السلع البديلة للسلع والمستوردة وبيان أهم

المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك وتحديد الأدوار والفاعلين الأساسيين لتحقيق ذلك.

- الاستمرار في المطالبة بتحييد لاقتصاد الوطني عن الصراع والحرب وتفعيل المبادرات المقدمة من قبل القطاع الخاص وبالأخص تلك المتعلقة بتحييد البنك المركزي واستقرار السياسات النقدية.
- تكثيف وتفعيل أعمال المناصرة والدعم والتأييد لمبادرات ورؤى وتوجهات القطاع الخاص وبالذات في ما يتعلق بجانب فتح الطرق الرئيسية والموانئ والمطارات، ولتفعيل جوانب المناصرة والتأييد فإنه من المهم العمل على حوكمة منظمات الأعمال المختلفة وفصل أعمال الإدارات التنفيذية عن مجالس الإدارة.

3-3. سياسات وأولويات تطوير البنية التحتية.

- تبنّي استراتيجية وطنية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتشجيع المانحين على تمويلها وبصورة تمكّن اليمن من تجاوز الاختناقات في خدمات البنية التحتية، وتسهم في دعم الاستقرار والتنمية.
- الدخول في شراكات استثمارية لإنشاء البنى التحتية وبالذات محطات لتوليد الكهرباء بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT)، سواءً كانت تقليدية أو متجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية أو مزارع الرياح، أو الطاقة الحرارية، ونقل التجارب الناجحة والممارسات الفضلى في مجال الطاقة المتجددة.
- استخدام آليات إصدار الصكوك الإسلامية كمقاربة عملية لتمويل البُنى التحتية، نظراً لما يوفره هذا النمط من التمويل من مزايا بالنسبة للحكومات أو للمستثمرين
- إنشاء صناديق ائتمانية تتولى الاستثمار في البنية التحتية، يمكن تمويلها من خلال الاكتتاب العام، سواءً من قبل الأفراد أو الشركات التجارية أو المغتربين اليمنيين في الخارج.

4-3. سياسات تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

- تعزيز مبدأ الشفافية لدى الجهات الحكومية، ورفع القيود الكمية والإدارية والمالية من قبل المؤسسات الحكومية وبالذات الاستثمار والجمارك والضرائب والمفروضة على استيراد مدخلات الإنتاج أو التوسع في الإنتاج وغيرها من العمليات وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة.
- إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والإشراف عليه.
- الاستمرار بالمطالبة لوجود مقعد للقطاع الخاص في المفاوضات السياسية بين أطراف ومكونات الصراع في اليمن والتي تتم برعاية الأمم المتحدة والدول الإقليمية والعالمية بغرض استيعاب الجوانب الاقتصادية ورؤى القطاع الخاص في مخرجات تلك المفاوضات.
- مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية لإعادة الإعمار والتنمية.

5-3. سياسات وأولويات إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

- العمل على تحويل المنشآت الفردية إلى شركات مساهمة يمكنها المنافسة والاستمرارية في ظل الظروف والمتغيرات المختلفة.
- التركيز على الصناعات ذات المدخلات المحلية لتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة مستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني والحد من معدلات البطالة وزيادة النمو الاقتصادي.
- تشجيع عمليات البحث والتطوير والابتكار للسلع والمنتجات والخدمات التي يتطلبها القطاع الصناعي والعمل مع القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والحكومية والمنظمات المانحة لإنشاء صندوق لدعم وتشجيع الدراسات التطبيقية اللازمة لتطوير القطاع الصناعي وزيادة وتنوع منتجاته، إلى جانب العمل على إنشاء حلقات للتواصل بين الباحثين والمنشآت الاقتصادية الخاصة.
- الارتقاء بجودة الإنتاج الصناعي ورفع القدرة التنافسية وبما يمكن السلع المحلية من منافسة السلع المستوردة، فضلاً عن إمكانية النفاذ إلى الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات الصناعية.